



مستور الرضى رسالة جنيفه احمد جدى عن حسن الخفيه عصام على المنين ميراد المفتوح

هر كرم صباح نمازىك بوجعا فخرى كذا او قيصيد
ربنا افصح بيا و بهن توبيا الجنى
وانت في الغائب

في يوم العشر من شهر المحرم
عن



هذا المصطلح جعله المشايخ المتفهمون
جاء بطريق على اسم الواحد ويكنون لبعضها
شبه البعض بالتقدم والعاخر ولا يجوز ان
لا يستند كما عظم بالتزيب لئلا يظن من
لواحق الترتيب مع الاحتمال في نقلها به بالاختيار
بما المصنف قد اشتهر في نقلها فانه مع مقدمه طرفا لغوا
لم يثبت اما بالحق الفنون او الاصطلاح فان لم يغير يترك طرفا لغوا

مستور الرضى

١٥١٥

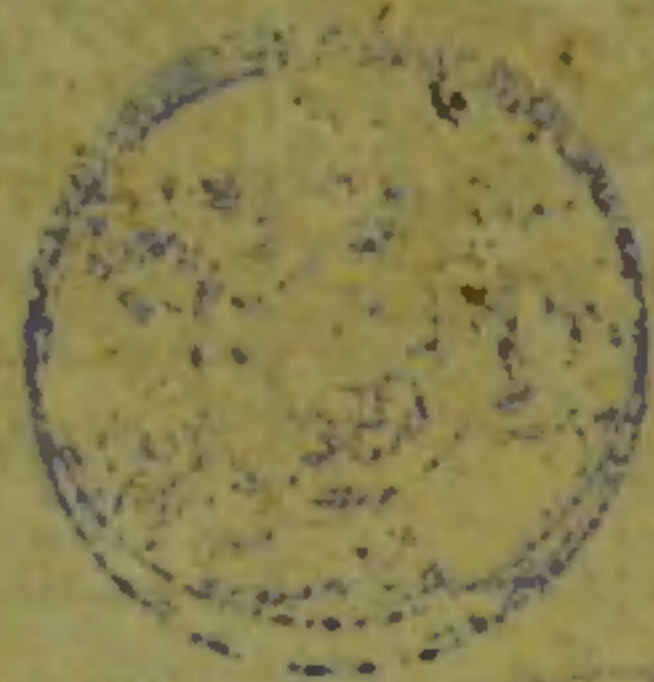
٤٠١

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişin	AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni	1515
Eski Kütüphane	401

مجموعه ادب

1

ولقد غاب جيب عن دروغ وبقية
 وانا انظر الى من غاب عن بعد
 وارجو من الله عز وجل وحاله
 واذا لم يكن جيب بعد من غاب
 وبالله اعلم بالله لا تلو من الغف
 ومن لا يخفى من الغف ان يكون
 هو الغف



الحمد لله الذي هدانا لهذا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

ولا يخفى ان هذا لا ينافي مع كونها لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
على الحد الذي هو في نفسه لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
انما هو في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
لا يصدق في غيره في الادراكات اصله وقبل ان هذا
التعريف ليس بغير لانه يصدق على الامارة التي يلزم
منه البقي بها النظم بعدم شيء آخر واجبت عنه بان
المراد بالوجود عدم شيء ان يكون ذهني او خارجيا و
لا ينتقض التعريف بما ذكرتم لتخلف الوجود الذهني فيه
فان قلت لا يجوز ان يكون لعدم وجود في الذهن وال
يلزم ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشيء
موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انقض
بوجود مطلق سلب عنه عدم مطلق والابتنام احياء النفي
فاذا سلب عنه عدم مطلق سلب عنه عدم خارجي لان في العالم
ستلزم في الخارج فثبت له الوجود في الخارج والابتنام احياء النفي
ولا يخفى ان هذا لا ينافي مع كونها لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
على الحد الذي هو في نفسه لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
انما هو في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره

ولو فاه الحق بالحد الذي هو في نفسه لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
انما هو في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
لا يصدق في غيره في الادراكات اصله وقبل ان هذا
التعريف ليس بغير لانه يصدق على الامارة التي يلزم
منه البقي بها النظم بعدم شيء آخر واجبت عنه بان
المراد بالوجود عدم شيء ان يكون ذهني او خارجيا و
لا ينتقض التعريف بما ذكرتم لتخلف الوجود الذهني فيه
فان قلت لا يجوز ان يكون لعدم وجود في الذهن وال
يلزم ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشيء
موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انقض
بوجود مطلق سلب عنه عدم مطلق والابتنام احياء النفي
فاذا سلب عنه عدم مطلق سلب عنه عدم خارجي لان في العالم
ستلزم في الخارج فثبت له الوجود في الخارج والابتنام احياء النفي
ولا يخفى ان هذا لا ينافي مع كونها لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
على الحد الذي هو في نفسه لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
انما هو في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره

ان كان على وجه الحقيقة كما هو ان الله تعالى قد خلقنا من نوره فافهم
الله عز وجل ان لا ينفصل بيننا وبينه شيء من نوره فان الله عز وجل لا ينفصل
عننا ولا نحن لا نفصل عن الله عز وجل فان الله عز وجل لا ينفصل عننا ولا نحن لا نفصل
عن الله عز وجل فان الله عز وجل لا ينفصل عننا ولا نحن لا نفصل عن الله عز وجل

ان كان ما يغير الشرط عند الحكم، لكنه لا يبعد ان يكون
عند ارباب هذه الفقهية منهم الاصوليون وانما قلنا ان ذلك
بمناظر الشرط عندهم فانهم يقولون ان كل ما يتوقف عليه

[illegible]

وإنما العلم بالعلل لا يثبت في العلم بالذات
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل

وجود الشيء فيكون علة وفصولها اربعة اقسام بان
قالوا ان العلة ان تكون داخلية في المعلوم او خارجية عنه
فان كانت داخلية في المعلوم كانت العلة الاولى
فان كانت خارجية في المعلوم كانت العلة الثانية
فان كانت داخلية في المعلوم كانت العلة الثالثة
فان كانت خارجية في المعلوم كانت العلة الرابعة

والا فليس في العلم بالذات
والا فليس في العلم بالذات
والا فليس في العلم بالذات
والا فليس في العلم بالذات

وإنما العلم بالعلل لا يثبت في العلم بالذات
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل

في الواقع لا كل ما يثبت علم العلة الساتة مطلقا جلية
عبد وجود الشيء وانما قف انتم لم يرد ههنا تعريف مطلق
ما يثبت علم العلة لظهوره انه لا يصدق في علم العلة العدم
ما يثبت علم وجود الشيء فله عن ان يصدق في علم العلة

تقتضي التوقف في اول النسبة بالوجود ما يقتضيه ايضا وقبل
لوقته يتوقف في العلم بالذات لان اول بناء على ان المعلوم
الوقوف على العلم بالذات لا يقتضيه الجواب ان العلم
العام حقيقة عند علم في جميع ما يتوقف على العلم بالذات

في العلم بالذات والعلة وان التوقف فاقضه في الحقيقة
لكنهم جعلوها في العلم بالذات ان بناء على ان المعلوم
المعلوم وقد يستحقها علة تامة ايضا نظر الى العلم بالذات

وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل
وإنما العلم بالذات لا يثبت في العلم بالعلل

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بوفهم هم الشريعة وهم العلم وهم الحكماء وهم الحكماء
 بوفهم هم الشريعة وهم العلم وهم الحكماء وهم الحكماء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center. There are dark, irregular stains along the left edge, possibly from water damage or ink. The overall tone is warm and yellowish-cream.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بوفهم هم الشريعة وهم العلم وهم الحكماء وهم الحكماء
 بوفهم هم الشريعة وهم العلم وهم الحكماء وهم الحكماء

هذا هو السادة المبرورة في بيني القوم وتوفى الحادفة لجالسنا زوني العبد
ان في من تاترون الحارطة انما كان في كونه والاشياء حدة ولا ينفك عنه بالزمن
فقد ولف ما لا ينفك في فاضل خطيبكم وانما كان الخطيب هذا دون ذلك

عليه السلام يدون الله الامم والارض بان التسليم قضاة
فقد انتم خطيبكم في كل يوم الارادة وفي كل زمان على انه تسليما
وهم خارجا عن خطبته فان التسليم طاعة في ارضها تسليما على الله تعالى
وان في التسليم الامم ودون التسليم والارادة لم تكن التسليم تسليما على الله تعالى

بسم الدولاه البرهان بسم الدولاه
والاساتيدية وهذا الخطيبكم في انوار النعماني
الان اول خطيب ابغضه جابر بن عبد الله بن مسعود

عليه السلام
هذا هو الكتاب الذي
هو في الدنيا من
الكتاب الذي هو

[illegible]

ووجه الفرق بين المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
وهي المقدمتين التي هي في الحقيقة واحدة
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة
ووجه الفرق بين المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
وهي المقدمتين التي هي في الحقيقة واحدة
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة

ولما طلبكم لكن عندنا ينبغي وهو هذا الدليل المذكور
بعبارة يكون معارضة عما عليه القلب والثالث ان الخلف
هو انه لا يخص الشخص بالتحقق المذكور بل هو عبارة عن
منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لان
به انما يتحقق الحكم المذكور عنه اوله ستره فاد اخطا
اوجه كانه في خصوصها والاربع ان الشخص يجب الاصطلاح

قد بطلت عما سبق من اقرن اصحابنا نقض العرفات وادراكها
الثاني الماقتضات ترد ذكرها ولكنه هناك قد نهى بالتقصير
وهنا قد نهى بالاطلاق والمستند وقد نهى له السند ايضا
ما يكون المنع من عليه ومما به ومما به كجائي

استدعي قريب واعلم ان الكلام من المعلن عند المنع على
في الواقع كافي في رد المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة

وقد قلنا في هذه المقدمة ان المقدمتين في الحقيقة واحدة
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة
ووجه الفرق بين المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
وهي المقدمتين التي هي في الحقيقة واحدة
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة

ووجه الفرق بين المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
وهي المقدمتين التي هي في الحقيقة واحدة
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة

ولما طلبكم لكن عندنا ينبغي وهو هذا الدليل المذكور
بعبارة يكون معارضة عما عليه القلب والثالث ان الخلف
هو انه لا يخص الشخص بالتحقق المذكور بل هو عبارة عن
منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لان
به انما يتحقق الحكم المذكور عنه اوله ستره فاد اخطا
اوجه كانه في خصوصها والاربع ان الشخص يجب الاصطلاح

قد بطلت عما سبق من اقرن اصحابنا نقض العرفات وادراكها
الثاني الماقتضات ترد ذكرها ولكنه هناك قد نهى بالتقصير
وهنا قد نهى بالاطلاق والمستند وقد نهى له السند ايضا
ما يكون المنع من عليه ومما به ومما به كجائي

استدعي قريب واعلم ان الكلام من المعلن عند المنع على
في الواقع كافي في رد المقدمتين في هذه المقدمة الثانية
فان المقدمتين في الحقيقة واحدة

من ان كان الكمال
 في قوله تعالى ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 من ان كان الكمال
 في قوله تعالى ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 من ان كان الكمال
 في قوله تعالى ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

مكتبة
مجلس
العلماء
بمكة
المنيرة

باب في معرفة ما في الرقيق المتبع للشيخ (١٥٠)

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

24

1900

عندنا ما ينفذها ويثبت ما ينفذها وذلك المذكور
 المعارضه والتفق الايمان في مقدمات الدليل بالنسبة
 المقدمة التي يستدل المحلل عليها يكون معارضة وتفق
 اجابها ويكون المعارضه بالمثل لا محقق الدليل مناقضه
 سبيل المعارضه اما كونه مناقضه فلو رددناها على مقدمة
 لان المعارضه حتمية لا بد منها في كل قول والاولى من كونها
 في مقدمات الدليل واما كونها مناقضه للمعارضة فظاهر
 ويكون الى التيقن ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل تفصيل المعارضه
 طريق الاجاه اما كونه تفصيل فلعله مقدمة معينة
 اما كونه عا طريق الاجاه فظن ان هذا اي الذي ذكرنا
 هذا الحل في حيز الحق من طريق السبيل اي كلها وصنف
 الى الحق واليقين في الباطنة اما من طريق المحلل قال ان اذ من مقدمه
 من مقدمات الدليل فيلزم عليه دفعه اي دفع ذلك النوع
 اما بدليل ان كانت تلك المقدمة المنوعة نظريه تجاه لا
 تفيد شئ

ان قلت السبق من حيث ان الدليل على ما ينفذها وذلك المذكور
 بان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 من سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 ان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 لان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت

تجاهه لا نظر وكيب او يثبت ان كانت تلك المنوعة
 المنوعة بديهه او لا يحتاج الى دليل هو سبيل الدليل
 عليها كما قيل في موضعها وذلك قولهم ان تعريف البديهي
 او الاستدلال عليه اذ سبيل لا لا له او وضعه
 سبيل مكان السبيل وكلها فاسدان والتفصيل بالا
 على المقدمة المنوعة في غاية الظهور على انه سبيل بعد
 وان القبول بالثبوت على ثبوت المقدمة الضرورية التي
 منها ان سبيل فالتدليل بقوله كما يقول المحلل عند من
 هذا القول العالم متغير لانه في هذه التعريفات في حق
 الحركات والاثار المختلفة وان الى اي المحلل بدليل ثان
 وان على ثبوت تلك المقدمة المنوعة كما هو الظاهر والمكاتب
 لبقا كلامه وقد يحتمل ان يجعل قوله دليل ثان اعتم
 منه ان يكون دليله وان على ثبوت تلك المقدمة المنوعة وذلك
 ان مقدمه الدليل الاول والى في الكلام ايضا اذ قد ذكرنا
 في قوله الاول والى في الكلام ايضا اذ قد ذكرنا
 في قوله الاول والى في الكلام ايضا اذ قد ذكرنا

ان قلت السبق من حيث ان الدليل على ما ينفذها وذلك المذكور
 بان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 من سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 ان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت
 لان سبيل وحقا كان او لم يكن لا ينفذها الا اذا انقضت

[illegible]

فان كان ياتي تلك المقدمة توقفاً من جهة الخشوع والشوق عند
 ايضاً يلزم الشك في كل الجريئين والاعلم ان الشك في علومهم
 غير ضار به متعلقة بأدلة غير ضار به والشك في طرف المبدأ
 محال كما ياتي في موضعه واليه استرجعوا والاول محال
 اي متع في نفس الامر وتبين عليه ان اولي سلمنا ان الشك
 ليس محال في الواقع لكن يلزم الحاشي المعلن ايضاً لانه ممكن

تاج فخر از زبان خواجه
سید محمد باقر
و سرایان کمال الدین سید محمد باقر
و سرایان کمال الدین سید محمد باقر
و سرایان کمال الدین سید محمد باقر

[illegible][illegible]

بيان الصفة فلا ان الاعمى لا يخفى عن الحركة والسكون وهما
 حادثان وبما عدم الخلو بان الاعمى لا يخفى عن الكون في
 فان كانت تلك الهيئة مسبوقة بكون آخر في ذلك الموضع
 كانت وان لم يكن مسبوقة بكون آخر في ذلك الموضع بل في حين
 آخر فحركة ولو قال المانع لاسلم ذلك الاخصار لم يجوز
 ان لا يكون مسبوقة بكون آخر صله كما في آن الحوادث في
 فتكون خالية عن الحركة والسكون فلم يخل ان يرد وينفرد
 لا يخفى اما ان يكون الاخصار بنا ام لا فان كان كذلك
 والى يلزم ثبوت الكثر في اعطى حدوث العالم وهو
 خلافه اذا لم ينصف اليك المستبعد للكون بالكون المبني
 يجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو متيقن حدوثه به
 ثبته والتبيل بعض ما ذكرنا في مسألة للتوضيح اذا انقضى
 الكلية اذا امتلأت بالمواد الخفية تظهر عند الحكم وتلك

31 دونه وتنشئ في ذهنه نقى جهات مسألة العالم
 ينشئ له المؤثر ومثل هذا القول من حيث انه يقع فيه
بشيء من حيث يدل عنه مسألة ومن حيث يطل
بالدليل مطلوباً ومن حيث يخرج بالحجة بالشيء فالمسمى
 واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات
 والدليل على هذه المسألة قوله لان العالم محدث وكل
محدث فله مؤثر شئ ان العالم له مؤثر وهو المسألة
 اعطى بعضها فان قيل لاسم ان العالم محدث وهو متناوله
 لجزء المنوع الخال عن التاميد بالمستند فتقول العلة في جوابه
 لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا دليل ثان دال
 على ثبوت المقدمة المنوعة وهو صفة الدليل الاول وصفه
 هذا الدليل الثاني بين لا يحتاج الى الدليل كما سبق فيها سبق
 واما بيان الكبرى المائية فيه فله ان كل متغير محل الحوادث

لا يخفى عن الحوادث وكل ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث
نتج ان كل متغير حادث وهذا دليل ثالث مركب منه
 ثلث نتج كبره الدليل الثاني اعني كل متغير حادث وهذا دليل
 الثالث بالحقيقة فكل مركب من قبله في وقت نتيجة الاول
 منها صفة الآخر وتلك النتيجة مطلوبة هنا فيكون التنبه
 هكذا ان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث
 لا يخفى عن الحوادث نتيجة ان كل متغير لا يخفى عن الحوادث فجعلها
 صفة واقدمة الثالثة من اليقين كبرى وهو فون وكل ما
 ماله يخفى عن الحوادث فهو حادث نتيجة ان كل متغير حادث
 وهو المحل وتلك النتيجة المذكورة اعني نتيجة اليقين الاول
 من اليقين ان كانت مطلوبة كافي هذا المقام يعني ذلك اليقين
 المركب منقول السابغ وان كانت غير مطلوبة يعني موصولة
 السابغ وهذا اليقين يحتاج كل منها الى بيان اما بيان ان

32 ان بيان ان كل متغير محل للحوادث فهو ان المتغير قد يكون
 بانتقال الشيء من حالة الى حالة اخرى وكذلك الى حالة كونها
 حاصلة في ذلك الشيء المتغير بعد عالم يكن فيه حادثه البتة
 وهو اي وتلك الى حالة الحادثه صفة فائدة بذلك المتغير المنقول
 اليها من الحالة الاولى فذلك المتغير محل لها اي لتلك الحالة
 محل للحوادث لان الوصف لصفاته لا محالة فان قيل
 لانهم ان تلك الحاصلة في المتغير بعد عالم يكن كذلك في
 يكون محله لها لم لا يجوز ان يكون المتغير في ذلك المتغير
 بزوال ما كان فيه من الوصف لا يحصل امر كان فيه
 منها فله يتحقق كونه محله للحوادث هذا مثال للمنع
 المستند فيقول المعلن في جوابه ان تغير المتغير لا يخفى
 اما ان يكون محله امر ما كان فيه او بزوال ما كان فيه
 وعكاه التغير بين يكون ذلك المتغير محله للحوادث

ات على التقدير الاول فقط وات على التقدير الثاني فلهذا
كونه ان يكون الزوال عدما لا ينافي حادثته وله وصفته
 ان لا ينافي كون ذلك الزوال حادثا ولا كونه وصفا لشيء
 لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالوارد والباقي
 وغيرهما وقد تكون عدمية كالجهل والعلم فان قلت واذا
 كان عدمية الشيء الواقع في الواقع يوجب كونه وصفا
 لشيء لكن لا يوجب كونه حادثا حتى يلزم ان يكون موصوفا
 محله للحوادث لان الاعدام المنسبة للحوادث لا يوجب
 والوضعية كلها اذ لا يغير من صفته بالحدوث وان تبين
 بالعدم ايضا وايضا ان الحادث عند عدم عبادته عن موجب
 مسبوق بالعدم والعدم لا يصدق عليه انه موجود ^{فقط}
 عن بقية القيود على ان كلامه لا يليق ان يستدل به و
 ولا يدل على ما يليق بذلك لان عدم شأني شيء لشيء اعتمد

33 من المتعارفين بالاه والعدم لا يدل على الاضطرار اصله فان قلت اذا
 كان الشيء العدمي الواقع في الواقع مسبوقا بالله وقوع الحيز
 ان يكون ازيل بالافور كما ان محل النزاع ههنا كذلك بل يجب
 ان يكون حادثا لا بالعدم الذي فتروه وهو الموصوف بالمسبوق
 بالعدم بل بمعنى الواقع المسبوق بالله وقوع وهذا القدر
 كاف في مطلوبنا هذا وكان قوله وكونه عدما لا ينافي
 وصفته وحادثته اشارة الى هذا المعنى ان كونه وصفا
 مسبوقا بالله وقوع في غاية الظهور فلهذا يحتاج الى البيان
 اصله لكنه انما ينبغي فيه نوع اشباه وهو ان كونه عدما
 ينافي كونه وصفا حادثا لا باعتبار الوجود في مفهوم الحادث
 كما ذكرنا فاش في موضع التنبه لا دفع هذا الوهم بقوله
 وهو ان كونه عدما لا ينافي في ذاته وكتبته ما ذكرناه آنفا فاذا
ثبت ان كل متغير فهو محله للحوادث فتقول كلاما هو

محل للحوادث فله يخ عن الحوادث لانه اي ذلك المحل
 لا يخ عن قابلية ذلك الحادث الذي حقه فيه ومحل ما لا يخ
 عن قابلية ذلك الحوادث فهو لا يخ عن الحادث ينتج ان
 كل ما هو محل للحوادث لا يخ عن الحوادث اما الصغرى فله
 محل الشيء ينتج ان يكون خاليا عن قابليته والآن يلزم محله
 واما الكبرى فله من القابلية ايضا حادثه وكل حادثه تكون محل
 للحوادث فيكون محلها محل للحوادث واما قلنا ان القابلية
 حادثه لانها مشروطة بامكان وجود الحادث وكل ما هو
 مشروط بالامكان وجوده حادث فهو حادث ينتج ان
 تلك القابلية حادثه اما بيان الصغرى فله ان الشيء الموجود
 لا يكون قابله للمتنع فيلزم ان يكون ذلك المقبول محتمل الوجود
 حتى يتحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية
 نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين القابل والمقبول

34 والقبول لا يتحقق بدون امكان التسبب في هكذا قبل واما
 بيان الكبرى فله من شرط القابلية ذلك الحادث وهو اما
 وجود الحادث حادث ولا شك ان حدوثه شرط بوجوب
 حدوثه المشروط بالضرورة واذا كان كذلك فقابلية اي شيء
 ذلك الحادث يجب ان يكون ايضا حادثه واما قلنا ان امكان
 وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان
 الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشيء الوجودي الواقع
 مع عدمه كون عدمه وانقائه وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون
 ازليا اي لا يمكن ان يكون متحققا يتحقق في الوجود والآن لا يمكن
 ذلك حادثا سبوقا بالله وقوعه واذا لم يمكن ان يتحقق في
 الازل لا يكون له امكان التحقق في الازل والآن لا يمكن
 التحقق في الازل هذا خلف وان لم يمكن له في الازل امكان
 التحقق يكون امكانه حادثا بالضرورة وهو ما لم يكن ان
 ظلاله

لا يمكن

لا نسلم لزوم حدوث الامكان من عدم امكان الحوادث في الازل
 وهذا مما يلزم من اخذ الحوادث مع شرط كونه حادثا بل من
 ان الحوادث بشرط كونه حادثا لا يمكن ان يتحقق في الازل فله
 يلزم من هذا ان لا يكون لذلك الحوادث مع كونه متصفا
 بصفة لحدوث امكان في الازل اما بالنظر الى ذاته فلا يلزم
 ان لا يكون له امكان في الازل فكيف هذا ان لا يجوز ان لا يكون
 له امكان في الازل بالنظر الى ذاته لانه لو كان كذلك يلزم
 ان يتقبل الاشياء الذاتية لا الامكان الذاتي وهو في
 وهذه مافقه بطريق المعارضة لان توجيهه ان يقال
 ما ذكرتم وان دل على حدوث الامكان للحادث ولكن عندنا
 ما ينفيه وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانتفاء وهو في
 اما الملازمة فلهذا ذات ذلك الحادث لو لم يكن ممكن الازل
 لكان اما واجبا لذاته او مستغنا لذاته لانه ان كان مستغنا

35 المفروقات في الافاق الستة وظهوره جدا والاوه باني
 البطلان فتبين الثاني وان بطلان اللازم فلهذا من المتبع
 لذاته ما يتحقق عدمه لذاته وكل ما كان كذلك يتبع
 طرانا الوجود عليه وكل ما شأفه كذلك يستحيل امكان
 وجوده البتة والاما ان اقتضاؤه العدم لذاته هذا
 خلف فان قال المعلق لا يجوز ان يكون ممكنا في الازل فلهذا
 الاول انه لو كان له امكان في الازل لكان ذلك الذات
 متحققة في الازل والا يلزم ان يتحقق الصفه بدون الوصف
 مستدرة عليه وهو في الثاني انه لو كان له امكان في
 بحسب الذات لجاز ان يتحقق في الازل لكنه في لانه لو
 تحققت في الازل لكان مما لا يصدق عليه الحادث والمتبر
 خه فلهذا خلف فيقول ان لا نسلم الملازمة الاولى
 فقولوا والا يلزم ان يتحقق الصفه قبل الوصف قلنا لا

وانما يلزم ان لو كان الامكان وصفاً ثبوته واما اذا كان
من الاعتمادات العقيدية العدمية فله لا ينافي اذا لم يكن الامكان
ثبوتاً لا يكون اياً، الممكن ممكناً وهو مبط بالضرورة لا ينافي
لأنه ذلك وانما يلزم ان لو كان المستلزم انتفاء بعد الحين
انتفاء له في الواقع ولكنه لم يحتمل انتفاء في حيز الله ثم ينته
في الجواب عن التعليق الثاني ان يكون اياً ممكناً في الازل لا يوجب
تحققه فيه بل يوجب ان يكون ذلك اياً متصفاً في الواقع
بالامكان ومحصلة ان الازل احاطوا الممكن او ظرفي تحققه
والمستلزم للذكر المذكور وهو اعتبار الثاني لا الاول ومن
النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط فان قلص المعلق من
هذا المنع المذكور فنقول اذا كان امكانه حادثاً وتلك
القابلة شروطاً بهذا الالكان فيكون تلك القابلة ايضاً
حادثاً كما يستفاد في الدرس اب بقوله فان سأل هذه الكثرة

36 الرسالة في بيان خله من المعلق ان المراد بالامكان الذي
جعلناه شرطاً للقابلية ذلك الحادث انما هو الامكان الوقوعي
لا الامكان الذاتي ففقر الامكان الوقوعي بانه الامكان
الذي لا يكون طرفه الخالف واجباً ولا مستغلاً بالذات و
لا بالغير من لو فرض وقوعه طرفه الموافق لا يلزم له واذا
كان المراد ما ذكرناه فنقول ان امكان الحادث حادث غير ازل
فقوله يلزم الانتقال المذكور قلنا لا نسلم الانتقال وانما يلزم
ان لا يحدث الامكان الذاتي عند حدوث الامكان الوقوعي
هذا كله وفيه بحث من وجوه الاول ان الامكان الوقوعي
على ما فسر لا يصدق على اياً من المفهومات اصله انما
الواجب الذاتي والممتنع الذاتي فقط واما على الممكن الذاتي فله
سواء كان موجوداً او معدوماً يستلزم ان يكون طرفه الخالف
خالياً عن الاحتياج والوجوب بالغير وهو موقوف والثاني انه

اذا كان المراد بالمكان ههنا الامكان الوقوعي لا يتم شيء
 من الدليل الذي ذكره هذا في شرط القابلية بالمكان
 وجود الحادث فان شيئا منها لا يستلزمه اصله وهو ان يتولد
 هناك فادرجع اليه وتذكر الثالث ان كلامكم هذا انما يتم
 منه احد نفع العارضة بالتغير المذكور لا نفع المانع
 والعارضه فتنال وبعد هذا فتقول في اي معنى تتبرر حدوث
 القابلية لا يلزم من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود ذلك
 المتغير او لم يكن القابلية كذلك فان كان القابلية لازمة فله
 في وجود المتغير الذي هو محل الحوادث منها لان المعلوم
 يمنع خلوه عن لوازمه فثبت انه لا يلزم عن الحوادث وان
 لم يكن تلك القابلية من لوازمه يكون عرضا مفارقا له واذا
 كانت القابلية عرضا مفارقا له كان القابلية عرضا مفارقا
 للمتغير او يكون المتغير قابله لتلك القابلية العارضة ايضا لان

كانت

لان العوض قابل لعوض لا يلازم فلك القابلية قابلية اذ
 يقتضيه الكلام اليها فتقول القابلية الثانية ايضا امر حادث
 كما مر من ان القابلية مشروطة بالمكان وجود الحادث وذلك
 الحادث ههنا هو القابلية الاولى وهي اي تلك القابلية التي
 اما ان يكون من لوازمه او لا يكون متبعا بل يكون عرضا مفارقا
 له فان كانت من تلك اللوازم فثبت المظن وهو ان ذلك
 المتغير لا يلزم عن الحوادث وان لم يكن تلك القابلية التي تليها
 كذلك فتقول في تلك القابلية الثالثة ما قلناه في الثانية فليعلم
 احدنا مخرج اما الثاني في القابليات الغير المشاهدة وانما انها
 القابلية لازمة لوجود المتغير المذكور والاولة باطله بطله
 في موصفه فتبين الثاني فثبت المظن وقد فرغنا من بيان مقصد
 العمل المركب في الكبرى القابلية الثاني ونشره في المقدمة ان لا

وهو قولنا وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث لا متولد
كان ازلها كانت الحوادث الى الابد في ايضا ازلها والالكان
الحل في الازل خالها عنها وذلك بطلانه في التدرج وهو
الازلية تلك تلك الحوادث في لان الازلية والحادث متغايران
قطعا ولما يدل ان يكون لاسم ان ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث
وهذا المنوع وان كان يجب الابطال وادعاءه المقدمة انه المستند
عليها الحق كبرى البتة الثاني كنه في الحقيقة راجع الى المقدمة
اللزومية التي وقعت جزم في دليها وهو قوله لو كان ما لا يخرج
عن الحوادث ازلها كانت الحوادث في ازلها اي يمنع هذه
الشرطية ولا نسلم اللزوم المعبر فيها ومستند ذلك المنع قوله
لم لا يجوز ان يكون الشيء ازلها وهو لا يخرج عن الحوادث بالان
يكون كل حادث مسبوقا من تلك الحوادث سابقا على الآخر

38 الاخر منها لا ال اول كما في الفلانة عند الفلانة فانهم يقولون
ان الفلانة قد يمتنع مسبوقه بالعدم كنهها يتعاقب عليها
دائما من الحركات غير متناهية كل واحدة منها مسبوقه بغيرها
من تلك الحركات لا ال اول فها هذا لا يلزم من ازلية الحل ازلية
لحوادث الى الابد في ولا بد لذلك من دليل قطعي ويكون دفع
هذا النوع بالعناية وهو ان المراد بالحوادث ههنا الحوادث
الساوية لانها ليست اوله ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج
عن قابلية حادثه وتلك القابلية يجب ان تكون لازمة لذلك
الحل واللا يلزم الشئ البتة في القابليات الغير المتناهية
فها هذا المذكور يكون محصل الكلام ان كل ما هو محل الحادث
لا يخرج عن الحوادث اللازمة فهو حادث فينبغي دفع المنع المذكور
وهو ظنهم ان هذا ان يمنع لزوم الشئ الذي فيقولون انما يلزم
ذلك ان لو كانت القابليات امور يتوقف بعضها على بعض

لا الة اول لكنه تم كيف وانما مستبني القابل والقبول كما
 فماسبه فيكون متاخرة عنها ولئى سلمنا ذلك كفى لا يلقى
 ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابليات وجودية
 وذلك من كونها امورا نسبت بويده ايضا ولئى سلمنا ^{وانه}
 ذلك لكن يجب معه ان لا يكون تلك القابليات اسبابا معدة
 وهو م ^{وللنا} ان يمنع هذا الكلام بطريق المناقضة على
 المعارض فيقول ولئى سلمنا ذلك اى ولئى سلمنا ان
 ما ذكره من الدين يدل على حدوث العالم ولكن عندنا ^{انما}
 وذلك لان كل ما لا بد منه في مؤثره ^{المرتب} في الوجود العالم
 لا يخفى ان يكون ثابتا في الازل اوله ^{يكن} كذلك ^{والثاني}
 وبعد ان لا يكون جميع ما لا بد منه في المؤثر ^{حاصله} في الازل
 مستلزما ^{لج} وبطلان ^{اللزوم} لازم لبطلان لازمه ^{واذا بطل}
 الثاني من القميين فتبين الاول وهو ان جميع ما لا بد منه

انما لا بد منه في مؤثره في الوجود العالم
 وبطلان المستلزم لبطلان لازمه

منه حاصله في الازل وانما قلنا ان الثاني مما سلمه الح 39
 لان كل ما لا بد منه اذا لم يكن حاصله في الازل يكون ^{بطلان}
 حادنا يكون حصوله مسبوقا بالاحصول فله يكون ازلها
 في بلزيم اتصاله ^{بما} يكون الحادث قدما او الشئ ^{العلمي}
 والاسباب وكلها ^{مطلوب} وانما بيان الملازمة في افاد
 بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثره ^{المرتب} في الوجود العالم
 الذي هو بعض ما لا بد منه في تأثيره ^{المرتب} في وجود العالم لا يخفى
 اما ان يكون ثابتا في الازل اوله ^{يكن} كذلك فان كان ذلك ^{المرتب}
 حاصله في الازل بلزيم قدم ذلك ^{المرتب} في الوجود العالم
 عن العلة النامة ^{بما} سببتي وان لم يكن ذلك ^{المرتب} في الوجود
 فيه فبعضه يكون ما هو حادث والكلام فيه اى في ذلك البعض
 كما في الاول اى كالكلام في البعض الاول بان يرد وتكون ^{المرتب}
 اما ان يكون جميع ما لا بد منه في مؤثره ^{المرتب} في الوجود العالم

الاول انما لا بد منه

ان لا متخفا في الازل اوله يكون متخفا فيه فان كان الاول
 قدم فقام ذلك البعض الذي فرض حادثا وان كان الثاني يتقدم
 الكلام اليه ايضا فله يخاف ان ينتهي تلك السلسلة لا البعض
 كل ما لا بد منه في ايجاد متخفا في الازل اوله فليزم خ اما
 التقدم اي قدم اليه الفروض حادثا على تقدير انتهاء تلك السلسلة
 او التسلسل في الجدي على تقدير عدمه واذا ثبت اشتراط
اشك الاول الثاني من الترتيب ثبت الثاني الاول منه وهو
 ان كل ما لا بد منه في الموصوف في ايجاد الله تعالى العالم حاصل
 في الازل و يلزم ان لا يكون العالم لانه ان كان حادثا على ذلك
 التقدير فاختصاصه بوقت معين وبعد وقت حادث
 العالم لا يخفى ان يكون لامر زائد على ما كان في الازل اوله يمكن
 كذلك الامر الزائد فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد
 له في الموصوف غير حاصل في الازل والتقدير انه حاصل في

من طرف العمل

فيه فليزم ان يكون كل ما لا بد منه للواجب في موصوف في 40
 ايجاد العالم في الازل حاصله او غير حاصل هذا خلف شأن
 اجتماع الحضور وعدم الحضور في وقت واحد ضرورة
 وان كان الثاني اي وان كان ذلك الاختصاص لا يرد
 لم يكن في الازل يلزم رجحان احد جانبي الممكن لا المرجح و
يجب بديهية الفعل واعيان الملازمة فلا بد ان كان على
 السامع ان لا يكون متجسدا صوتا لا جميع اجزاء الاوقات
 على السوية فاختصاصه بوقت دون وقت يكون
 رجحان بله مرجح بله اشباه فان قال المعلق دفع معارضة
 ان بل لا نسلم ان الترتيب مرجح بله مرجح فذلك ان النع ما لا يثبت
 المعلق ولا يثبت بل في تلك المعارضة لان ان بل يرد ويثبت
 لا يخفى ان يكون ذلك الترتيب مرجح بله مرجح محال اوله يمكن كذلك
 فان كان محال لا يتم حادثا لانه من الدليل ما عني هذا النوع

وان لم يكن محالاً فجاز وجود العالم بدون الوجود فبطل
اصل دليلكم كون كبراه ثابتاً بتدريج وهو مؤنث ان كل محدث فله
مؤثر وحاصل الكلام ان اثبات المقدمة الممنوعة على سبيل الالتزام
يعني ان هذه المقدمة لا بد وان تكون ثابتة عندكم ان كل محدث
فله مؤثر وهو جازي على كماله التبريد به مبرج وجوابه ح
بالنطق الاجال كما يقول المصل ما ذكرتم من الدليل المورده ^{مقام}
التعرض بغير حتمية انه غير صحيح بل دليل التكاليف على الحكم المط
البعيد عنه في الكبرية مع انه ياتي ايراد جميع مائة منها
ويمكن ان يجاب عن الدليل ان بق بغير الما قضا وتو
ان يقال لا سلم ان يكون التساوي لازم ههنا في السجدة
وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك الامور الغير المتناهية
مجموعة في الوجود لكنه ان يجوز ان يكون من الاسباب المدة
والحدث ليس من لوازمها ان تجوز في الوجود واثبت

41 ثبت صفى الدليل المورده اثبات احكام العالم الى المؤثر
وهو ان العالم محدث فيقول في اثبات كبراه وهو مؤنث ان
كل محدث فله مؤثر ان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر
وصفى هذا الدليل في اوقات كبراه فنقول في بيانها ان الممكن
لا يتقضى ذاته شيئاً في الوجود والعدم والامكان واجبا
او ممنوعاً فيكون حصول الوجود له من مؤثر البتة لا شأ
مربح احد في الممكن المتساوي لطرف الاخر به مبرج وذلك في
بديهيات الاحكام العقلية وما سنده لانه هو كما بره
بقضيات الفعل منها فلا يلتفت اليه في المناظرة ان اصله
واذا كان كذلك فيصير في ان العالم له مؤثر وهو الحكم المط
من الدليل **الفصل الثالث** في المسائل التي ابدعنا ها ونذكرها
ههنا ثلثاً منها وفيه ثلثا ديان الى اهل التساوي غيرها المذكورة
لكنه ذكر بعضها منها ههنا المسئلة الاولى من علم الكلام وهو

تفسير
عطف

علم يتقدمه على اثبات العقائد الدينية على الغير والزامها
اباه بالبراديج ورفع الشبهة والمسئلة الثانية من الحكمة وهو
علم باحث عن احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والمسئلة الثالثة من علم الخلاق وهو
علم يتقدم به على حفظ اتي وضع كان وهم اتي وضع
كان بقدر الامكان المسئلة الاولى نقول ان واجب الوجود
واحد وهذا هو الذي تخبر به ذواته اثباته فنقول
لانه لو لم يكن كذلك كان اكثر منه واقلة ان يكون ذلك
الاكثر اثنى واذا كان اثنى فله في نفسه ان يكون بينهما مله
اولا يكون اذ لا سبيل لا شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنى
لان فاء اللزوم بدو عطف والكلام وانما قلنا انه لا يكون
ان يكون بينهما مله لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون
بين الواجب وغيره علاقة توجب التلزم بينهما وذلك

في علم الكلام

المسئلة
علم الكلام

42 جب الاجتناب اي اجتناب احد الواجبي الى الآخر واجتناب
الواجبي عن لانه يوجب امكانه وامكان الواجب
فلما ذ بله لانه قل ان كون الملزمة بينهما موجبة له جت
م فان قال المعلن اذا كان بين الواجبي تلزم يكون احدهما
ملزوما والآخر لا مالا محالة والملزوم جت لا لازمه
فيكون الواجب الذي هو الملزوم محتجا الى الذكر هو الله
وهو اقل وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة للتلازم
يكون واجب الوجود محتجا اليها والايضا ان يكون ذلك
الواجب مستلزما للواجب الاخر في غير اجتناب الى تلك
العلاقة فله تكون في سبب موجب لله مستلزم وهو على
خلاف ما فرضناه فنقول ان اردتم باجتناب الملزوم الى
لازمه اجتنابه بحسب ذاته وتخلفه فم وان اردتم
باجتنابه بغيره فم

وهو الذي يكون كذا كذا في منتهى اجتهاد الجاهل
 ووجوده الا غيره وهو محتمل وان الواجب مستلزم
 لصفاته الله زمة لذاته مثل العلم والحيوة والقدرة و
 غيره هاتج انتم ما لزم منه انتفاء واجبيته وهو ظرف وعدا
 الملازمة ايضا لا لو كان كذلك يلزم جواز الاستكانة
 لانه لو لم يحذف ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما والله
 بطلان ما هو التقدير بخله منه واما بيان اللزم فلان
 الملازمة عبارة عن امتناع الاستكانة بين الشئين واذا لم
 يحذف الاستكانة يلزم ذلك الامتناع بالضرورة والاستكانة فيما
 هو محل بحثنا لانه لا يثبت الا بان يتحقق احدها
 احدهما ولا يثبت الآخر وذلك بطلان الواجب الوجه
 لا يمكن عدمه والا لما كان واجبا وهو واذ كان الاستكانة
 فيهما على فكل جواز في ضرورة حاله وان كان في ذلك

43
 الذي من جواز وجوده وان كان غير جواز
 في قولك ان عدم الملازمة بين الواجبين يوجب جواز
 الاستكانة بينهما جواز الافتراق هناك وهو وجود احدهما
 مع عدم الآخر فلا يلزم ان الله زمة مع عدم الملازمة هو
 هذا ان لا يلزم انتم لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم
 جواز الاستكانة بينهما بهذا المعنى لجواز ان يكون الشئين
 ملازمة مع ثبوتهم في الواقع بالضرورة كقولنا كلما كان
 الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عكسه
 جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على انه يجوز ثبوت
 احدهما في الواقع مع غير احدهما الا بالضرورة وان كان ذلك
 الاثر ثابتا او لم يكن ثابتا فذلك لازم ولكن لم يثبت ان
 بين مسلمان جواز الاستكانة لازم من عدم اللزم بين
 الواجبين كذا كذا في منتهى اجتهاد الجاهل

هو الذي لا ينفك عن الشيء في نفسه لا ينفك عن نفسه
 بجميع مقتضاته غير صحيح لانه يوجب ان لا يكون شيء على
 شيء والله زعم بطله شبهه واما بيان لزوم فنقول فيه
 انه لو كان كذلك فله مخ اما ان يكون للوجوب مستلزما
 لمعول ام لا فلا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلا انه
 يوجب جناسا للزوم الى الله زعم كما ذكرتم فيلزم ان يكون
 العلة الوجبة معنى في المعول بها وهو محال وعدم الملازمة
 ايضا لانه يوجب جواز الاشكال المعول عن العلة
 الوجبة وهو محال لانه يستلزم جواز التخلف وهو محال
 كما مر فيكون جوازه ايضا كذلك لان جواز الخ في الشيء
 لا ينافي بطله **والثاني** وهو قولنا واجب الوجود يجب ان يكون
 واجب بالذات وهو الذي لا ينفك عن نفسه في ذاته لا ينفك
 عن ذاته في وجوده ولا ينفك عن ذاته في ذاته

علم الحقائق

44
 من دام الامر لان بطله فنحن في ذاته لا ينفك عن نفسه
 بالذات لكان فاعلا بالاختيار والبال بطله والمقدم مثله اما
 بيان الملازمة فله لانه واسطة بينهما واما بطله ان التالى
 فلا انه لو كان الواجب فاعلا بالاختيار فله مخ اما ان
 فعله في الازل جاز او لم يكن وكل واحد منهما بطله والقول
 بكونه فاعلا بالاختيار بطله واما قلنا ان كلا منهما بطله اما
 امتناع جواز الفعل فثبت لانه لو كان فعله ازليا يلزم
 الامر بالمستعني وهو اما ان يكون الازل طارئا او يكون الازل
 بالاختيار موجب بالذات ولا شك في كونها من المستعنيات
 واما قلنا يلزم احد هذين الامرين التجليين لانه لا يخفى
 من ان يكون له قصد وارادة في ذلك الفعل او لم يكن فاما
 فان كان يلزم حدوث فعله عما تدبر ازليا لان ما
 من غير القدرة والارادة بل ان يكون هو القدرة والارادة لا ينفك

لافتة القدر والارادة لا يجازي وجوده في هذه الدنيا
بما هو الا ان في الارض الممتلئة بالانوار على ذلك النور الذي كان
فانه على نفسه طوره وان في الارض الممتلئة بالانوار
الارض طوله وان في الارض الممتلئة بالانوار
ان يكون في الارض الممتلئة بالانوار
في ان الارض الممتلئة بالانوار
والارادة والارادة في الارض الممتلئة بالانوار
جواز في الارض الممتلئة بالانوار
في ان الارض الممتلئة بالانوار
الانوار في الارض الممتلئة بالانوار
الانوار في الارض الممتلئة بالانوار
الانوار في الارض الممتلئة بالانوار
الانوار في الارض الممتلئة بالانوار

45 الاول اذا سئل عن الوجود في الارض الممتلئة بالانوار
طرق لا مكانه اي يمكن في الارض ان يكون ذلك الشيء موجودا
في الواقع سواء كان وجوده اربابا لا مكانه او لا يكون وان
ان يكون الارض طرقا لوجوده فيكون ذلك الشيء الموجود
اربابا البتة واذا عرفت هذا فنقول تحت راسه يجوز ويمكن
في الارض ان يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات في لا
لا يلزم شيء مما ذكرتم لاحداث الفعل على تقدير اربابا ولا الا
نقلب من الاشياء الذاتية لا الامكان الذاتية فقامه ومثله
تقرر الرتبة بطريق اخرى وهو ان يقال ان اربابا يجوز الفعل
في الارض امكانه الذاتية فيكون تحت راسه جائز في قوله ان كان
له قصد يلزم ان يكون الشيء الارض حادثة قلنا لا نسلم ذلك و
انما يلزم ان لو كان نسلم وجوده في الارض وليس كذلك بل له
امكان في الارض مما ذكرتم الامكان اربابا لا مكانه والامكان اربابا

وان اراد به الامكان الوقوع في ذلك فبما لا يربطه الله
 قلنا لا سلم وانما يلزم ان لو كان لم يكن ممكن بالذات وتمام وجوبه
 ار جواب هذا الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات
 على وجه المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ذلك
 الخط الذي ادعيتوه ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان
 الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين وهو اما كون الواجب
 معلوله لغيره او كونه جائزا لعدم وكل منهما ار من الامرين بطل
 وبطله ان الله لم يبدل على بطله ان المعلوم وانما قلنا ذلك ان
 كون الواجب موجبا بالذات يوجب الامرين المتضادين لانه لو كان
 الواجب موجبا بالذات فله بد وان يكون له فعل بحد
 عنه او لا يكون فهو معلوله الاول موجودا معه لان
 ذلك المعلول لا يحتاج ان يتوقف على امر اخر غير اوله لان
 كل الاول يلزم ان يكون المعلول الاول هو ذلك الامر من ذاته فله

46 فلهذا التبريد وان كان الثاني بغير ان يكون ذلك هو الاول
 الترجيح لله مرجح وذلك على الوجه مستحيل فلهذا الفاعل الخا
 واذا وجد العلول الاول معه فلهذا ان يكون معلوله الاول
 جائزا لعدم اوله لم يكن كذلك فان لم يكن جائزا لعدم يلزم ان
 يكون واجبا لان ما لا يمكن عدمه يجب وجوده البته فويل
 ان يكون ذلك الواجب الذي هو العلول الاول معلوله لغيره
 ذلك هو الواجب الذي فرض موجبا بالذات وهذا احد الامرين
 الباطلين وان كان ذلك العلول الاول جائزا لعدم كان الواجب
 ايضا جائزا لعدم وكلما كان العلول جائزا لعدم كانت علته
 الموجبة ايضا كذلك لان المعلول لا يلزم له ان لا يكون له لعلته الموجبة
 اياه وجواز عدم الله لم يوجب جواز عدم المعلوم فليس ان
 الواجب يكون جائزا لعدم هذا خلف اذ هو ايضا احد الامرين
 المتضادين يلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فلهذا لا بد

بناء على ما في قوله هذه الحجة. فقد يجوز ان يكون
 يجوز ان يرد منه معناه احدهما ان يكون الشيء حيث يصح
 طرأ ان عدم عليه بالنظر الى مجرد ذاته وان لم يصح ذلك
 بالنظر لعلته الوجه بناء على كونها ضرورة الوجود في
 الخارج كما في الفصل الاول الواجب عندهم فان النقل
 الاول لا يقتضيه وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائز
 بالنظر اليها وان لم يجر ذلك بالنظر الى وجود واجب الوجود
 والثالث يصح طرأ ان عدم عليه في الواقع ان يكون لم يكن
 علته الوجه اياه ضرورة فيه وافتقر هذا فتقول
 ان اردتم يجوز عدم ههنا الحق الاول فحقى ان المعلوم
 الاول جائز لعدم واقعا فلو كان ان كان عدم المعلوم بوجه
 امكن عدم العلة ثم ومثله ما ذكرنا في الفصل الاول
 بالبرهان المذكور في قوله ان لا يكون

يكون الحق واجب الوجود واما يلزم ذلك ان لو كان عدمه جواز
 بهذا المعنى موجب لا تنافي الا كان الذي وهو موم ومثله
 مما ذكرناه انما يتبين ان هذا الكلام المذكور ههنا يتبين
 على جواز وظل مقدر على المعارضة المذكورة ههنا وتقدر به
 ان يقال لا يمكن لبطلان ان يعارض المعلوم في الدلائل العقلية
 ان بطلان اذا سلم دليل المعلوم وصدق يلزم ان يصدق المعلوم
 ايضا لان تصديق المعلوم بوجه تصديق الله لم يزل
 فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال ان بطلان على ما يعارض المعلوم
 موجب تصديق المتناقضين وهو محال فيكون هذا الاعراض
 نقض لدليل المعارضة على صحة الاجال وتقرير لجواب ان يقال
 انه يجب ان يكون المعارضة في المعقولات كاستنقاع الاجال
 للدليل المستدل به المعلوم على مطلوبه لان ما ذكره ان بطلان
 ما ذكره من ان ذلك لا يمكن على ما ذكرناه في ما ذكره من قوله

المسئلة الثالثة
سنة ١٢٤٥

لكن غرضنا دليل دلالة على عدمه فلا يكون صحيحا فيكون على العارضة
 وفقا لاجل ان لا يثبت ان يكون دليل على الحق ان لا يكون دليل على الخطا
 المذكورين ان في خصوص الحكم من العارضة في الاولين في حق العارضة
 عارضا بالبرهان لا موقفا بطلان الادلة فيلزم ادعاء عارضا على
 الادلة والبرهان في حق عارضا عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 في حق عارضا في حق الحكم ان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 الحكم في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 في حق عارضا في حق الحكم ان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 الادلة في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 وبما كان في الادلة في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 بما كان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 الادلة في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا

عليه

48 وجود الولاية في الوقتي وكذا عدمها فيهما اذ لم يكن على دين
 ما كان في العينة وعدمها يلزم انه الولاية في حق عارضا في حق عارضا
 كانت فقط لان كون الولاية في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 يلزم انه الولاية في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 مجموع الامرين لا موقفا عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 اليه يلزم ان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 الفرقان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 بقوله لا موقفا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 على ان طلاق في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 من ان في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 او اما الثاني فلهذا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 احد في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا
 في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا في حق عارضا

انتفاء العلية ايضا كانت العلة مدارا له وجودا وعلما
هذه بيان المذمومة ان نفي شمول العدم بوجدها
وجود العلية كما ذكرناه قبل وان عدم العلية على تقدير عدوها
ايضا يلزم الدوران وجودا وعدما البته وفي هذا المقام
ايضا نظر لان انتم المذمومة له وجودا ولا عدما امتدادا
فله في مطلق اللزوم بيني وبينه لا يستلزم الدوران كما
المتفاهة في الاشياء والوقوع عدما فله في كونه يكون
عدم نفي شمول العدم على تقدير العلية اتفاقية بين كل من
الدوران في حيز العدم كما ساء له عدم الجحود في
الواقع اتفاقا وايضا ان هذا الدليل ان كان محكما
في جميع مقدماته يلزم ان يكون المنهج بالذات ممكنا علميا
الوجود ووجوده لا بد منه العلم انما يمان اللزوم فله فيقول
ان المنهج بالذات لا يكون ان يكون ممكنا بالمكان لخاصة

الخاصة وان لم يكن كذلك فذلك محال ان يكون ممكنا 50
بالوجود والآن يلزم ان يكون له مكانا مدارا له مكان العلم
الذي ذكرناه وجودا وعدما وهذا محال واذا ثبت
نفي شمول العدم فاما ان يصدق شمول الوجود فيكون
الاخرى وانما كان مستلزم الوجود في الواقع او لا
فان بين الوجود وبينه يلزم بين احد الوجود وبينه في الحقيقة
وهو المطالب في العلم ويدل للذكور المستلزم لطلوع الوجود
الذي هو المطالب في العلم كما ذكرناه في صدر البحث فاني قد
سلمت ان العلية المذكورة في شمول الوجود في الواقع بيني وبينها
بالنسبة الى احد الشئيين ليست مدارا لنفي شمول عدم
الوجود في العلم في الواقع وفي نفس الامر كمن لم يعلم انها كذلك
كذلك على تقدير عدم علم شمول الوجود في الواقع فيكون
ذلك التقدير المذكور محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا

المنع

المنع يستحق عند منعه على القدر وهو منع الامور الثابتة في الواقع
على تقدير امر محتمل مستند ما ذكره من قول جواز ان يكون ذلك
التقدير محتملا والى جاز ان يستلزم الى الجواب فانتموه هو
المنع لا يخرنا لانه يحلوا ان يكون ذلك التقدير ثابتا
في الواقع اعله في لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر ثم
ما ذكرناه من الدليل على ان المنع المذكور وان لم يكن ذلك
التقدير ثابتا في نفس الامر بل لم يثبت بعدم والا يلزم ادعاء
التفويض وبه يصل المقصود كما في الفتاوى ومن التفسير
الذكر ثم كتابنا ونسب جوانب الله ان يفتقر قاننا
يوم حسرتنا وحر بنا على يد اضعف عبدا والله

احمد بن محمد بن الجوزي في يوم الجمعة
شهر جمادى الآخرة سنة ستين
والفifty خمسة المائتين على
صاحبها افضل الصلوة
والسلام يا ناظر الكتاب
ادع له بالمغفرة
لان كم الله
وقليل عمل
اكش الحيا
وهو
له
٢٣



بسم الله الرحمن الرحيم

51

كأن لمحمد والمنه على بيتك الصلوة والتحية انا بعد اذا كنت بكلام تام

ان كنت ناقلة مطلب الصحة او مدعيها فالدليل ولا يمنع النقل والمدعي ان

يجاز اذا منع طلب الدليل على مقتضى فاذا استغنى به فوضع منعا مجزا

او مع السند ولا يبرهن السند الا اذا كان سوابقا او متفقا بالتحقق او

عوض بدليل الصحة في نوع الصور يمتنع حرج ما نفا بان تكون الصحة

مطلوبه من ان نقله عن الخاص او مدعيها بدليل انه السند الكلام

الا فانه وكلمه السند **التي** يمتنع يجوز الجواز منه في بلا ص او

يتمنع بالتحقق فحين اذ اصابه قوة القدرة لا التدور فيمنع مستدانه

بانه صدق حقيقي او يعارض بانه ناديه لكونه صادقة فيمنع بان

يقال لا سلم ان الكلام مركب من الحروف يست ان الكلام **التي** الفوا

والناجمل الكلام على النوادر دليله **ت**

الرسالة بدون الكلف

العلم

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

[Marginal notes in Arabic script, written diagonally in the left margin. Some words are highlighted in red ink.]

[Marginal notes in Arabic script, written vertically in the right margin.]

[Marginal notes in Arabic script, written vertically in the right margin.]

الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد

الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد

الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل على
هذه من قبل الباعث هو ما على ذلك التبيين على انه لا بد
من ان يتوقف الابطال على بطلان الدليل من قبله
ثم يشرع فيعرض لما يتبع من ذلك المنع في ما ذكره
بانكم كيف تجوزون منع مقدمته من الدليل بل ان هذا

بذل على المنع عنه ولا تعدونه كإعادة ولا تجوزون منع الدليل
بله في هذا بدل على المنع عنه بل تعدونه كإعادة ولا تعدونه كإعادة
بما نأمل من نظركم في الفرق وهو ما كاد لم يند على العام
وهو ان الباطل في مقدمات الدليل من حيث يتوقف عليه

في بعض منها او في كل واحد منها على ان الباطل من حيث يتوقف عليه
في بعض منها او في كل واحد منها على ان الباطل من حيث يتوقف عليه
في بعض منها او في كل واحد منها على ان الباطل من حيث يتوقف عليه

فان حمل المنع في عبارة الحق على الحق الاول من حيث يكون كلها انفق
منها فالدليل الذي ذكره لا يبين ذلك اذ هو مختص بالحق
وان حمل على الحق الثاني فانه مختص بالحق الثاني
لا يمنع فاعلم ان هذا المنع لا يمنع ذلك الدليل

منع احد اي عارضا عن السند ومنع السند ونحوه
ايضا وهو ما يذكر لتقوية المنع من عدم التام وان لم يكن
مفيدة في الواقع بناء على ما قيل اعلم ان المنع على ما ذكره المتقدم في
منع بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل التبيين لان
الدليل لان منع الدليل اتم ان يقارن بما هو يدل على

الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد
الشيء وشأنه انفق انفق على واحد

في بعض النسخ...
وكان ان كل المان في عبارة المص على المناقض هو
الظن الاول او علم ان الترتيب المنوع على ما ذكره
المختار الرزي في الحاشيات هو ان المنقض مقدم على المنا
و هو مقدم على المعارض فلو قدم المص المنقض على المنا
لوافق الوضع الطبيعي وايضا ان المنقض كونه في البيت
ايضا كما لا يخفى على من تتبع فافهمه الدليل هو ان
اقبال كفاية بالاصل او جعله الدليل اعلم من
بان يكون الظان منطوقا بكونه صدر الزمان اذا
فك بكلام لا هذا شروع في تبشير جمع جليل الله تعالى
مستكم بكلام الرزي وهو ما لا ينبغي على وجوده عند
نا فلا عن القاصدا ان لم يكتب كنه ليس هو
لان المختار المنقذ ذاتي والله مقدم على فان ظل التظا
القاصدا و قد يدل على ان هذا الكلام حقيقة لا راد
في بعض

في بعض النسخ...
وكلم الترميز...
ان هذا الدليل على تميزه عما يدل على ان الكلام صفة ثابتة
له تعالى و اما على انه موجود في نفسه بوجوده مسبوق
بالعدم فلا خلاف ان يكون كالفهم الذاتي والوجوب الذاتي
فلا يلزم من كون الشيء صفة ثابتة له كونه موجودا و ما ينافي
نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل والآن ان يكون
لواجب تعالى صفات بوجوده فان لم يكن ان يحصل مع ان
ليس كذلك عنده ونفاه فان قيل المسمى ليس الا ان الكلام
صفة ثابتة له تعالى ازا ووجوده في نفسه باخوفا الذي
فان دفع الشبهة فظاهر ان يكون بوجود الكلام وبعدونه
من الصفات القديمة و قد علم هو هذا على ان يكون ثابتا
له في الازل ايضا لا يلزم من الدليل فيه صفة وفيه ما فيه
في بعض

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

الرسالة مقدمة لبعض المقطعات
الارضية

كل دليل عني ثبوتاً وكل دليل نقلني ظناً وكلما ائتمنت بهي
 الماكوريني
 صول
 وكبر
 ٢٥
 اسود غصن الفهم
 بالعارضة

وليد عبد الله
محمد بن السيد كاشغري
٥٠ احمدية

2012

A circular library stamp from the University of Toronto Libraries. The text "UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARIES" is arranged in a circle around the perimeter. In the center, the year "1964" is stamped. The stamp is purple and appears to be a date or accession mark.

على ان كان المصطفى المذكور من سلاله مما دعوا الى نفسه من
 الوافعه في وجهه المخصص كذا كما ذكرنا مما لا يدع حاشا ان المخصصين
 قد علم ان ذلك من اوله في المخصصين فاما ذكره في وجه المخصصين
 لا فذها كونهما مما لا يدع من وجه المخصصين فاما ذكره في وجه المخصصين
 فليس الا ان العاقل في اليمين الاول انما هو في وجه المخصصين
 البعديان التام او احدهما في وجه المخصصين فاما ذكره في وجه المخصصين
 المخصصين فليس الا ان العاقل في اليمين الاول انما هو في وجه المخصصين
 البعديان التام او احدهما في وجه المخصصين فاما ذكره في وجه المخصصين